دراسات لبنانية وعربية
٣

د. حسّان حلّاق

الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني

مع دراسة للاتجاهات الوحدوية والانفصالية

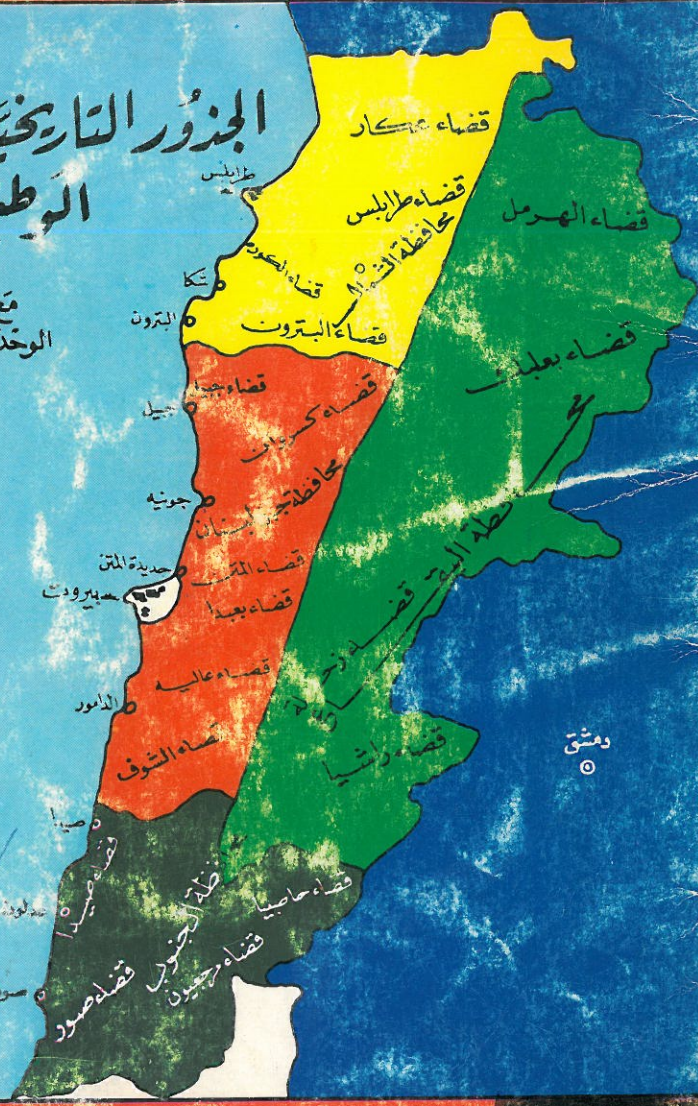

A
956.92043
H 181 ج

صدر للمؤلف

١ - موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧ - ١٩٠٩
٢ - دور اليهود والقوى الدولية في خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش ١٩٠٨ - ١٩٠٩
٣ - موقف لبنان من القضية الفلسطينية ١٩١٨ - ١٩٥٢
٤ - دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ - ١٩٤٣
٥ - التيارات السياسية في لبنان ١٩٤٣ - ١٩٥٢
٦ - لبنان من الفينيقية الى العروبة
٧ - أية ثقافة، أية سياسة للتعايش في لبنان؟
٨ - الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني وللاتجاهات الوحدوية والانفصالية في لبنان
٩ - الأبعاد الطائفية والسياسية في مواقع الحكم والسلطة في لبنان
١٠ - اتحاد الأحزاب اللبنانية لمكافحة الصهيونية
١١ - ثورة الساحل والأقضية الأربعة ١٩٣٦
١٢ - أوقاف المسلمين في بيروت في العهد العثماني - سجلات المحكمة الشرعية في بيروت
١٣ - التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في بيروت والولايات العثمانية - سجلات المحكمة الشرعية
١٤ - بيروت المحروسة في العهد العثماني
١٥ - مقدمة في مناهج البحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات
١٦ - العلاقات الحضارية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى - الأندلس، صقلية، الشام -
١٧ - المؤرخ العلامة محمد جميل بيهم ١٨٧٨ - ١٩٧٨
١٨ - مذكرات سليم علي سلام ١٨٦٨ - ١٩٣٨
١٩ - العلامة الدكتور عمر فروخ ١٩٠٦ - ١٩٨٧
٢٠ - تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي
٢١ - الادارة المحلية الاسلامية - المحتسب -

تطلب هذه المؤلفات من العناوين التالية:

بيروت - تلفون - ٣١٧١١٨ (٠١) ٣١٦٣٦٦ - ص. ب - ٩٣٣٣ / ١١ - برقيا: ميمكاوي - تلكس: MAKAWI 43968 LE
الكويت - تلفون - ٢٤٣٥٦٧٧ - ٢٤٢٤٨٨٤ - ص. ب - ٨٢٦٠ - برقيا: الطلبة - FAX: 2426069
الاسكندرية - تلفون - ٥٩٦٩٥٠٢ - ٥٩٦٠١٢١ - ص. ب - ٢٨٩ - برقيا: ميكاوي - FAX: 5969502

A
956.92043
H181ج

الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني

مع دراسة للاتجاهات الوحدوية والانفصالية

د. حسان حلاق

B. U. C. LIBRARY
3 DEC 1983
RECEIVED

الدار الجامعية

THE STOLTZFUS LIBRARY
BUC
Beirut University College
P. O. Box 13-5053 BEIRUT, LEBANON
Tel. 811968 Cable Address : BECOGE
Telex : 23389 LE

الجذور التاريخية للميثاق الوطني وللاتجاهات الوحدوية والإنفصالية في لبنان

الاتجاهات الوحدوية والانفصالية في لبنان

يعتقد البعض بان ميثاق عام ١٩٤٣ الذي عقد بين زعماء الطوائف اللبنانية، كان نتيجة مباحثات جرت عامي ١٩٤٢ و١٩٤٣ أو قبل ذلك بسنوات قليلة. غير ان الأهمية بمكان القول بان الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني لا يمكن تحديدها بسنوات معينة، لأن ميثاق عام ١٩٤٣ كان نتيجة لأفكار سياسية وطائفية خُزنت وتوارثت في عقول ونفوس الأجيال والزعامات اللبنانية التي تناقلت فلسفة تلك الافكار من جيل إلى جيل ومن عهد إلى عهد.

فمنذ ان دخلت الجيوش العربية إلى بلاد الشام في القرن السابع الميلادي، تماسكت شعوب المنطقة في وحدة سياسية وجغرافية واقتصادية لم تشهدها من قبل في أي عصر من العصور نظراً للتجانس السائد وللأصول التي تعيدهم إلى جنس وأصل واحد. ولقد استمر هذا الواقع الوحدوي في العهود الأموية والعباسية والفاطمية والمملوكية. ولما احتل العثمانيون المناطق العربية بين عامي ١٥١٦ - ١٥١٧ م، تبين

بـان هذه السيـطرة كانت امتـداداً وحدويـاً سياسيـاً واقتصاديـاً وجغرافياً لشعوب المنطقة. وقد استمر هذا الواقع الوحدوي - رغم الاستثناءات المصطنعة كنظام جبل لبنان عام ١٨٦١ - إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ [١].

وكـانت بيروت والمنـاطق الساحليـة أكثر المنـاطق استياء وتـألماً من سيـطرة فرنسـا والحلفاء على المنـطقة، ذلـك لأن هزيمة العثمانيين كان يعني تقسيم المنـطقة الشـامية وبـالتالي إنهاء الوحدة السياسية والاقتصادية والجغرافية القائمة بين بلاد الشام. كما كان يعني ذلك ان يتجه اللبناني بين مشرّق ومغرّب وان تتجه فئات نحو فرنسـا والغرب، بينمـا تتجه فئـات أخرى نحو سوريا والعرب.

ومن هنـا أهمية الاشـارة إلى الاتجـاهـات الـوحـدويـة والى الاتجاهات الانفصالية، وذلك كجذر من الجـذور التاريخيـة التي مهدت للتسوية الطائفيـة لما عـرف عام ١٩٤٣ بـالميثاق الـوطني اللبناني.

ولا بد من الاشارة وبشيء من الأهمية إلى أن أكثر المصـادر والـدراسات التـاريخية عنـدما تتحـدث عن مراسـلات الحسين - مكماهون بين عامي ١٩١٥ - ١٩١٦ تركز على مسألة فلسطين والوعود البريطانية المعطاة للشـريف حسين حـول بعض المناطق العـربية وإقـامة الـدولة العـربية المقتـرحـة، علماً انـه وردت في المراسلات اشـارات وتفصيلات تبحث في مستقبل ولاية بيروت

والمناطق الساحلية، واذا حاولنـا ان نستخلص مواقف الحسـين ومكمـاهون من خـلال مراسـلاتهما لا سيـما حول ولايـة بيروت ومناطقها يمكن ان نتلمسها فيما يلي: [٢]

١ - في ٩ ايلول (سبتمبر) ١٩١٥ أرسل الشـريـف حسين رسالة إلى السير هنري مكماهون المفوض البريطاني في القاهرة أكد فيها عـلى ضرورة استقـلال الأراضي العربيـة الخاضعـة للدولـة العثمانيـة بما فيهـا ولاية بيـروت والمناطق السـاحليـة ورفض السيطرة الفرنسية عليها، وقال الحسين: «. . . لذلك نرى من واجبنا ان نؤكد لكم اننا سنطلب اليكم في أول فرصة بعـد انتهـاء الحـرب مـا نـدعـه الآن لفـرنسـا في بيـروت وسواحلها. . . ونعتقـد ان وجود هؤلاء الجيـران في المستقبل سيقلق افكـارنا كـما يقلق افكارهـا. وفوق هـذا فان الشعب البيروتي لا يرضى قط بهذا الابتعاد والانـزواء، وقد يضـطرنا لاتخاذ تدابير جديدة قد يكون من شأنها خلق متاعب جديدة، تفـوق في صعوبتهـا المتاعب الحـاضرة. وعـلى هـذا لا يمكن السمـاح لفرنسـا بـالاستيـلاء عـلى قـطعـة صغيـرة من تلك المنطقة. . .».

٢ - في ٢٤ تشرين الاول (أكتوبـر) ١٩١٥ أجاب السـير هنري مكماهون على رسالة الشريف حسين، وقد ضمنهـا استعداد بريطانيا للاعتراف باستقـلال الولايـات العربيـة التي يطلبهـا الشريف حسين ومـما قالـه مكماهـون: «فبريـطانيا العـظمى مستعدة بان تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقـلال

في جميع الاقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها دولة شريف مكة».

٣ ـ في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٥ أوضح السير هنري مكماهون ما يلي: «. . . اما بشأن ولايتي حلب وبيروت فحكومة بريطانيا العظمى قد فهمت كل ما ذكرتم بشأنهما، ودونت ذلك عندي بعناية تامة، ولكن لما كانت مصالح حليفتها فرنسا داخلة فيهما، فالمسألة تحتاج إلى نظر دقيق، وسنخابركم بهذا الشأن مرة أخرى في الوقت المناسب».

٤ ـ في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٦ أكد الشريف حسين ما سبق ان أكده لمكماهون في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٥ حينما قال له: «أما ولايتي حلب وبيروت وسواحلهما فهي ولايات عربية محضة ولا فرق بين العربي المسيحي والمسلم فانهما ابناء جد واحد». وفي رسالته الجديدة أكد الشريف حسين في أول كانون الثاني (يناير) ١٩١٦ لمكماهون ما يلي: «عند أول فرصة تضع فيها أوزار هذه الحروب سنطالبكم. . سيما وان جوارهم لنا [أي النرنسيين] سيكون جرثومة للمشاكل والمناقشات التي لا يمكن معها استقرار الحال، عدا ان البيروتيين بصورة قطعية لا يقبلون هذا الانفصال ويلجؤنا على حالات جديدة، تهم وتشغل بريتانيا. . . وعليه يستحيل امكان أي تساهل يكسب فرنسا أو سواها شبراً من أراضي تلك الجهات. . .».

ويلاحظ من خلال هذه الرسائل المتبادلة بين الشريف

حسين والسير هنري مكماهون، بان ولاية بيروت [٣] والمناطق الساحلية السورية، كانت تمثل نقطة هامة في المفاوضات الدائرة بين الجانبين، وكان هناك اصرار من الشريف حسين على ان تكون هذه المناطق داخلة ضمن اطار «الدولة العربية» المقترحة.

وفي عام ١٩١٨ انتهت الحرب العالمية الأولى، وانتهت إلى تقسيم الامبراطورية العثمانية بين بريطانيا وفرنسا استناداً إلى اتفاقية سايكس ـ بيكو السرية عام ١٩١٦، وخلافاً لمراسلات الحسين ـ مكماهون.

والحقيقة فقد كانت مرحلة انتهاء الحرب، نقطة تحول في بداية مرحلة جديدة تمثلت باعلان الحكومة العربية في دمشق في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩١٨، ومن ثم قيامها في بيروت في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩١٨ [٤]. غير ان الحكومة العربية الجديدة لم ترض بعض اللبنانيين وتوجسوا خيفة منها، وعملوا على دخول الفرنسيين إلى بيروت بأقصى سرعة لإفشال مخططات الأمير فيصل بن الشريف حسين الذي سعى لاقامة دولة عربية موحدة في بلاد الشام.

هذا وقد تنبه الأمير فيصل إلى الاتجاهات والتيارات الطائفية في بلاد الشام، لذا فقد اذاع في ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ بلاغاً أكد فيه على المساواة بين مختلف الاديان والمذاهب، ومما قاله: «وليعلم جميع الناس ان حكومتنا العربية قد تأسست على قاعدة العدالة والمساواة،

فهي تنظر إلى جميع الناطقين بالضاد على اختلاف مذاهبهم واديانهم نظرة واحدة لا تفرق في الحقوق بين المسلم والمسيحي والموسوي، فهي تسعى بكل ما لديها من الوسائل لتحكيم دعائم هذه الدولة التي قامت باسم العرب، وتستهدف إعلاء شأنهم وتأسيس مركز سياسي لهم بين الأمم الراقية» (٥).

ولكن ما هي إلا ايام قليلة حتى قضى الجيش الفرنسي على الحكومة العربية في بيروت، واشاعت اجهزتهم بان الحكومة العربية هي حكومة دينية رجعية، وانها سترجع في كل شيء إلى الشريعة الاسلامية وانها ستقضي على حقوق المسيحيين (٦).

ونظراً للممارسات الفرنسية والطائفية في بيروت والمناطق اللبنانية استمرت الانقسامات بين اللبنانيين وانقسموا إلى فريقين اساسيين:

الفريق الأول: وهو الفريق الاسلامي من سكان الساحل والاقضية الاربعة، وكان مطلبه الاستقلال التام عن أي حكم اجنبي مع الارتباط مع الأمير فيصل في إطار وحدة البلاد السورية.

الفريق الثاني: وهو الفريق المسيحي لا سيما سكان جبل لبنان، وكان مطلبه الاستقلال مع الحماية الاجنبية لاسيما حماية فرنسا لضمان انفصال لبنان عن سوريا، والعمل على ضم ولاية بيروت ومناطقها والاقضية الاربعة في اطار لبنان الكبير.

وتتبين ملامح الانقسامات والاتجاهات المتناقضة بين اللبنانيين في ولادة لبنان الكبير في أول ايلول (سبتمبر) ١٩٢٠، حيث رفض المسلمون الصيغة الجديدة، بينما ايدها المسيحيون. كما تتبين ملامح الانقسامات في ان المسيحيين من سكان جبل لبنان ارسلوا إلى باريس وفداً يمثل مجلس ادارة الجبل برئاسة داوود عمون، لتقديم مذكرة إلى مؤتمر فرساي تتضمن مطالب تناقض الاماني التاريخية للمسلمين. ففي أوائل كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ قدم وفد ادارة جبل لبنان مطالبه إلى مؤتمر فرساي تضمنت المطالب التالية (٧):

١ ـ توسيع نطاق جبل لبنان إلى ما كان معروفاً به من التخوم تاريخياً وجغرافياً.

٢ ـ تأييد استقلال لبنان بادارة شؤونه الادارية والقضائية بواسطة رجال من اهله.

٣ ـ انشاء مجلس نيابي مؤلف على مبدأ التمثيل النسبي حفظاً لحقوق الاقلية وينتخب من الشعب.

٤ ـ طلب مساعدة فرنسا لتحقيق ذلك ومعاونتها الادارة المحلية في تسهيل نشر العلوم والمعارف.

اما الامير فيصل فقد قدم مذكرة باسمه وباسم المسلمين والوحدويين في الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ إلى مؤتمر الصلح اشار فيها إلى مطالب السوريين وكافة العرب، ورفضهم السيطرة الاجنبية، وان اللغة العربية تجمع بين العرب

في البلاد الواقعة ضمن خط يمتد من الاسكندرونة إلى إيران وجنوباً إلى المحيط الهندي «وان هدف الحركة القومية العربية . . . هو توحيد العرب في امة واحدة . . . ونحن نؤمن ان سوريا تستطيع ان تدير شؤونها الداخلية بنفسها، كما اننا نشعر ان اية مشورة تقنية اجنبية تقدم الينا تشكل عنصراً ذا قيمة عظيمة للتنمية الوطنية، ونحن على استعداد ان ندفع ثمن هذه المشورة نقداً، اذ انه لا يمكننا ان نضحي في سبيلها شيئاً من الحرية التي ظفرنا بها نحن انفسنا بقوة السلاح . . . » [٨].

وبعد عودة الأمير فيصل إلى دمشق، عقد اجتماع مع القادة السوريين في ١٥ أيار (مايو) ١٩١٩، وقد أكد الجميع على ضرورة وحدة البلاد السورية. ومما قاله رضا بك الصلح - موفد بيروت - «ان الامة العربية تعتمد سموك» بينما نجله رياض الصلح - احد اركان الميثاق الوطني فيما بعد - فقد قال ممثلاً صيدا «ان آمال الأمة معلقة على سموك وهي تفديك بارواحها ودمائها، وانني اتطوع منذ الآن بصفة جندي بسيط» وقد اشار بقية الموفدين إلى الاتجاه نفسه ومنهم ابراهيم الخطيب - موفد اقليم الخروب - ومصطفى بك العماد عن دروز لبنان والأمير سعيد الايوبي عن مسلمي لبنان بشكل عام. وقد طالب بالوحدة السورية يومذاك امام الأمير فيصل كل من بطريرك الروم الكاثوليك، وبطريرك الروم الأرثوذكس، ومطران السريان الكاثوليك.

وفي ١٠ حزيران (يونيه) ١٩١٩ وصلت إلى المنطقة لجنة

كنج - كراين التي اتفق في مؤتمر فرساي على إرسالها لبلاد الشام لتقصي الحقائق ومعرفة موقف الفئات والطوائف من مستقبل البلاد. وقد تبين للجنة عدة حقائق وعدة مواقف يمكن تلخيصها فيما يلي:

الموقف الأول: وهو يمثل أكثرية سكان البلاد السورية من المسلمين والمسيحيين، وتمثل الموقف بالمطالبة بالوحدة السورية ورفض توطين اليهود في فلسطين، والارتباط بالحكم الفيصلي في دمشق.

الموقف الثاني: وهو يمثل الأكثرية المسيحية في جبل لبنان، التي طالبت بالحماية الفرنسية، بينما قلة مسيحية طالبت بالحماية الأميركية [٩].

ومما جاء في مذكرة هاشم الاتاسي رئيس المؤتمر السوري العام إلى لجنة التحقيق مورداً عدة مطالب منها: «الاستقلال التام لسورية الطبيعية على ان تكون سورية دولة ملكية دستورية على قاعدة اللامركزية منيكها الأمير فيصل، ورفض انتداب فرنسا على البلاد ورفض انشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين . . . » [١٠].

وفي صيف ١٩١٩ سافر البطريرك الماروني الياس الحويك إلى باريس على رأس وفد من الأحبار والكهنة، وفي

٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ قدم مذكرة إلى مؤتمر الصلح، طالب فيها باستقلال لبنان تحت الانتداب الفرنسي ملتمساً العطف من الجمهورية الفرنسية تحقيق مطالبه وايلاء لبنان معونتها وارشادها [١١].

وبالمقابل فقد أصدر المؤتمر السوري العام الأول في ٥ آب (اغسطس) ١٩١٩ مذكرة احتجاج إلى مؤتمر فرساي بسبب سفر البطريرك الماروني إلى باريس، ومما جاء في المذكرة «إن الطائفة المارونية التي يزعم غبطة البطريرك انه يتكلم باسمها ليست الا الاقلية في لبنان الكبير المزعوم، وان قسماً كبيراً منها لا يوافق غبطته في رأيه، كما ان سائر الطوائف الممثلة في مؤتمرنا هذا ترفض بتاتاً فصل لبنان عن سوريا... لا حياة للبلاد السورية الا بوحدتها السياسية، فحياتها الاقتصادية تستلزم اتصال البلاد الداخلية بمرافىء الساحل وتسهيل تجارة الساحل في الداخل...» [١٢].

وهكذا يلاحظ استمرار الخلافات بين اللبنانيين حول مستقبل لبنان والبلاد السورية، علماً ان بعض المسيحيين شاركوا في المؤتمر السوري العام، وكانوا من مؤيدي وحدة البلاد السورية. وكانت فرنسا تدعي بانها حامية المسيحيين وانه لا بد من متابعة رسالتها في هذا المجال، وقد أشار الجنرال غورو في احد تقاريره إلى رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفرنسي الواقع الطائفي وضرورة حماية المسيحيين بقوله: «عندما قبلت فرنسا الانتداب على بلد شبه عن حق بفسيفساء

اديان وبفسيفساء سلالات، وحيث لا يمثل المسيحيون سوى ثلث السكان، كان عليها ان تكمل دورها التقليدي كمحامية عن المسيحيين، وان تلعب ايضاً دوراً آخر هو قيادة مجمل البلاد مهما اختلف الدين» [١٣].

ومن الأهمية بمكان القول، انه بعد ادراك الأمير فيصل التوجهات الحقيقية لكل من فرنسا وبريطانيا في بلاد الشام، فقد عقد اجتماع عام آخر للمؤتمر السوري العام الثاني حضره (٨٥) مندوباً منتخباً من كافة البلاد السورية (سوريا، لبنان، فلسطين) ومن مختلف الطوائف، وفي ٧ آذار (مارس) ١٩٢٠ اتخذ المؤتمر القرار التالي: «... فأعلنا باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه على الاساس المدني النيابي، وحفظ حقوق الأقلية ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم» كما قرر المؤتمر اختيار الأمير فيصل ملكاً دستورياً على سوريا، واعلان انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية. اما فيما يختص بلبنان فقد حرص المؤتمر على اتخاذ قرار خاص به ينص على «ان تراعى اماني اللبنانيين الوطنية [يقصد سكان جبل لبنان] في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب العامة بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير اجنبي» [١٤].

لقد اظهرت الاحداث والتطورات في لبنان وبقية البلاد السورية، ان ما من فعل جرى من اية فئة كانت، إلا وكان له رد

فعل من الفئة الأخرى. وانطلاقا من هذه «القاعدة اللبنانية» فقد احتج البطريرك الماروني الياس الحويك على قرارات المؤتمر السوري العام، وجرت في متصرفية جبل لبنان تظاهرات من قبل المسيحيين الرافضين للوحدة السورية، بينما جرت في بيروت والمناطق الساحلية الوحدوية تظاهرات تأييد لقرارات المؤتمر السوري العام.

وبعد هذه التطورات، قامت فرنسا بتخطيط سياسي وعسكري لضرب سياسة الأمير (الملك) فيصل، ففي تموز (يوليه) ١٩٢٠ انتصرت القوات الفرنسية على القوات العربية في ميسلون، واستشهد القائد يوسف العظمة، وكان ذلك مقدمة لانهاء الحكومة العربية في دمشق، وانهاء الحكم الفيصلي في بلاد الشام، ومن ثم مقدمة لفصل لبنان عن سوريا، باعلان الجنرال غورو دولة لبنان الكبير في ٣١ آب (اغسطس) ١٩٢٠، والاحتفال بهذا الاعلان في أول أيلول (سبتمبر).

لقد رفض المسلمون لبنان الكبير وتألموا من هذا الواقع الجديد، وعلى حد قول محمد جميل بيهم، فلم ينحصر المهم فيما وقع من التجزئة فحسب، وانما لشعورهم بأن وراء ذلك مخططاً يرمي إلى إضفاء صبغة ملية على هذا الكيان الجديد يساعد فرنسا على إقامة مركز استراتيجي دائم لها في الشرق الادنى [١٥].

وبالرغم من ان الجنرال غورو أمسك بقبضته على سوريا بعد معركة ميسلون، وبالرغم من فصل لبنان عن سوريا، غير

ان اللبنانيين والسوريين الوحدويين استمروا في مطالبتهم وعملهم لوحدة البلاد السورية كما كانت عبر التاريخ.

وفي عام ١٩٢٣ قدم وجهاء المسلمين من ابناء الساحل مذكرة إلى المفوض السامي الجديد الجنرال «ويغان» طالبوه فيها باعادة الوحدة مع البلاد السورية لأن «إلحاق الولاية البيروتية أو قسماً منها وهما لواء بيروت ولواء طرابلس في الساحل مع بقية البلدان المنضمة من الداخل بمتصرفية جبل لبنان ثم بدون رضاء من الاهالي وبغير استفتاء، وفي ذلك كل المخالفة للاذاعة التلغرافية المرسلة في اوائل تشرين الثاني سنة ١٩١٨ من ناظري خارجية فرنسا وانكلترا الصريحة بان البلاد والمقاطعات التي انسلخت عن الدولة العثمانية هي مستقلة وللأهالي الحرية التامة في تقرير مصيرهم...» كما تضمنت المذكرة رأي المسلمين في الوحدة السورية بالقول «ان الوحدة السورية اجذل خيراً وأعم نفعاً و أكثر عدداً، وجبل لبنان جزء من سوريا لا يصح عقلاً شذوذه عن المجموع، ومع ذلك فلما رفض الالتحاق بالوحدة السورية ما رأينا من حاول ارغامه للالتحاق...» ولذا فان الوحدويين طالبوا بالانفصال عن لبنان الكبير والالتحاق بسورية «طالبين اليوم بكمال الاخلاص من عدالة الجمهورية الفرنساوية الفخيمة ـ حامية حرية الشعوب ـ إجابة طلبنا الانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية»[١٦].

والواقع فان القوى الوحدوية من ابناء الساحل والداخل

(بيروت، طرابلس، صيدا، صور، بعلبك. . .) استمرت تعبر عن رفضها الاعتراف بصيغة دولة لبنان الكبير. ففي عام ١٩٢٦ حاول المفوض السامي الفرنسي «هنري دي جوفنيل» اشراك جميع الطوائف اللبنانية في صياغة الدستور اللبناني المقترح للجمهورية اللبنانية، وقد ارسل إلى جميع الهيئات السياسية والدينية يطلب رأيها ومشورتها في دستور الجمهورية اللبنانية، غير ان القوى الاسلامية والوحدوية امتنعت عن المشاركة في صياغة الدستور، وعقد اجتماع هام في دار جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت [١٧]، انتهى إلى رفع مذكرة في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٦ تضمنت رفض المجتمعين [١٨] المشاركة في صياغة الدستور تعبيراً عن رفضهم للواقع التقسيمي للبلاد السورية مؤكدين على الوحدة السورية ورفض الحاقهم بلبنان الكبير [١٩]. والأمر اللافت للنظر ان النواب المسلمين انفسهم لاسيما عمر الداعوق ـ نائب بيروت في المجلس النيابي ـ اعلنوا صراحة احتجاجهم على استمرار فصل لبنان عن سوريا. هذا وقد أكد مؤتمر بيروت الساحلي عام ١٩٢٧ مطالبته مجدداً بالوحدة السورية.

هذا وقد استمرت القوى الاسلامية والوحدوية في تشبثها بالوحدة السورية، وكانت الممارسات الفرنسية والاتجاهات الطائفية تزيد في هذا التشبث والتمسك بالوحدة. ففي حزيران (يونيه) ١٩٢٨ عقد في دمشق «مؤتمر ابناء الساحل» برئاسة «الشيخ» عبد الحميد كرامي وشاركت فيه وفود من طرابلس

وعكار وبيروت وصيدا وصور وجبل عامل والبقاع وبعلبك واللاذقية وحصن الأكراد. وقد انتهى المؤتمر إلى قرارات أكدت على ضرورة تحقيق الوحدة السورية بين مختلف المناطق السورية ومما جاء فيها «. . . لما كانت القضية السورية قضية واحدة لا تقبل التجزئة والانقسام، ولما كان السوريون امة واحدة تربطهم جامعة القومية ولا تفرق بينهم الاديان والمذاهب. . . يؤيد المؤتمر ميثاق البلاد القومي ويطلب إلى الجمعيات التأسيسية تحقيق وحدة البلاد السورية بضم جبل الدروز والبلاد المسماة ببلاد العلويين والبلاد التي ضمت إلى لبنان القديم من سورية، وذلك بوضع مادة خاصة في صلب الدستور تنص على ان سوريا المؤلفة من البلاد المذكورة هي دولة واحدة مستقلة ذات وحدة سياسية لا تتجزأ وذات سيادة» [٢٠].

لقد تبين بان مقررات «مؤتمر ابناء الساحل» عام ١٩٢٨ احدثت ردود فعل عنيفة في الاوساط اللبنانية والفرنسية لسببين هامين:

أولاً: اشتراك اعضاء من مجلس النواب اللبناني في هذا المؤتمر، وفي مقدمتهم النائب عمر الداعوق (الذي شارك شقيقه أحمد بالنيابة عنه) والنائب عمر بيهم وهما من نواب بيروت، كما شارك فيه صبحي حيدر نائب بعلبك وعبد القادر شريح نائب اللاذقية، مما يشير إلى ان بعض ممثلي المسلمين

في السلطة لم يكونوا راضين عن صيغة لبنان الكبير.

ثانياً: مشاركة بعض الشخصيات اللبنانية والسورية من مختلف الطوائف والمناطق ومنهم: رياض الصلح، عبد الله اليافي، سعدي المنلا، تيودور حكيم، مراد غلمية، ملحم فرزلي، ميخائيل فلفلي، الأمير فؤاد الشهابي، محمد نور الدين خدام، سعيد عسيران، الشيخ أحمد رضا، الشيخ أحمد عارف الزين، سمعان خزعلي وسواهم الكثير. وقد أكد هذا التنوع المناطقي والطائفي، بان الوحدة السورية لم تعد مطلباً اسلامياً بقدر ما أصبحت مطلباً قومياً ووطنياً كما أصبح موضوع التخلص من فرنسا ليس مقتصراً على المسلمين، بل أصبح هناك مطالبون بتحقيق هذا المطلب، وهم من القوى المسيحية الوحدوية.

لقد كانت الاتجاهات والتيارات الوحدوية، يقابلها تيارات واتجاهات انفصالية، والعكس صحيح. وقد استمر الفعل اللبناني يقابله ردود الفعل اللبنانية سواء في اتجاه الوحدة أو الانفصال. وكانت تلك بمثابة مخزون سياسي تتجمع فيه الاتجاهات والتيارات المتناقضة للفريقين الاساسيين في لبنان.

ظلت الاتجاهات الوحدوية والاتجاهات الانفصالية تفعل فعلها في الحياة السياسية والطائفية في لبنان. ولم تستطع القوى اللبنانية التوصل إلى تسوية ـ ولو مؤقتة ـ في الثلاثينات. بل على العكس فان عام ١٩٣١ شهد توترات سياسية وطائفية مرتبطة مباشرة بانتخابات رئاسة الجمهورية انعكست احداثها على الواقعين الوحدوي والانفصالي، ففي الوقت الذي كانت فيه المنافسة شديدة بين مرشحين مارونيين هما بشارة الخوري واميل ادة، تبين بان شخصية اسلامية طرابلسية برزت بشكل واضح كمنافس لتلك الشخصيتين المارونيتين، تمثلت بالشيخ محمد الجسر رئيس المجلس النيابي اللبناني.

وكان وصول الشيخ محمد الجسر إلى سدة الرئاسة الأولى يرضي تطلعات المسلمين في العدالة والمساواة، لاسيما وان الطوائف المسيحية تسلمت منصب رئاسة الجمهورية منذ عام

١٩٢٦ . وكانت جمعية اتحاد الشبيبة الاسلامية قد طالبت بأن تكون رئاسة الجمهورية هذه المرة لشخص مسلم بعد ان «تولاها اخواننا المسيحيون مدة تزيد على ست سنوات»[١] ، ولكن تبين بان المندوب السامي الفرنسي «بونسو»(Ponsot) والقوى الطائفية رفضت مبدأ ترشيح مسلم أو توليه رئاسة الجمهورية، وقد نجحت هذه القوى فعلاً في إفشال مشروع القوى الاسلامية والوحدوية [٢٢].

وفي هذه الفترة كان المسلمون يناضلون من اجل الوحدة العربية وذلك لسببين اساسيين :

الأول: ايمانهم العميق والاستراتيجي بأهمية تحقيق الوحدة السورية والعربية، وعودة الوضع السياسي والوحدوي إلى ما كانت عليه البلاد قبل عام ١٩١٨ .

الثاني: شعورهم بالعزل السياسي المستمر، وابعادهم عن مواقع الحكم والسلطة، وتكريس مبدأ التمايز بينهم وبين الطوائف المتحالفة مع الانتداب الفرنسي .

ولهذا فقد شاركت بعض القوى الاسلامية الوحدوية في ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣١ باصدار الميثاق العربي القومي الذي صدر عن المؤتمر العربي في القدس، ومن بين تلك القوى الوحدوية اللبنانية : رياض الصلح ، محمد رشيد

رضا، ابراهيم الخطيب، علي ناصر الدين، صلاح عثمان بيهم، محمد علي بيهم، مصطفى الغلاييني، عجاج نويهض، اسعد داغر، عوني الكعكي . ومما جاء في ذلك الميثاق العربي القومي تأكيد المجتمعين للعمل من اجل الوحدة العربية ووافقوا على القرارات التالية : [٢٣].

المادة الأولى : ان البلاد العربية واحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به .

المادة الثانية : توجيه الجهود في كل قطر من الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والاقليمية .

المادة الثالثة : لما كان الاستعمار بجميع اشكاله وصيغة يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى، فان الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها .

وبعد انعقاد هذا المؤتمر العربي الوحدوي في القدس، عقد مؤتمر عربي آخر في جنيف في تموز (يوليه) ١٩٣٢، لدعم الاتجاهات الوحدوية والاستقلالية للبلاد السورية والعربية كافة . كما عقدت مؤتمرات وطنية ووحدوية في لبنان تزعمتها «عصبة العمل القومي» التي ضمت اعضاء من مختلف الطوائف والمناطق، وعقدت مؤتمرها في بلدة قرنايل اللبنانية

في ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٣٣، واتخذ المؤتمر قراراً بالتأكيد على ضرورة تحقيق الوحدة العربية وليس الوحدة السورية فحسب، واعتبر ان الوصول إلى السيادة والاستقلال والازدهار الاقتصادي والاجتماعي موقوف على تحقيق هذه الوحدة، كما رفض المؤتمر الحركة الصهيونية ومبادئها، ورفض مفهوم وصيغة الاقليات الطائفية والعرقية [٢٤].

بداية التحولات:

وفي هذه الفترة من عام ١٩٣٤ أصدر المفوض السامي الفرنسي «دى مارتل» قراراً بتعيين حبيب باشا السعد الماروني رئيساً للجمهورية اللبنانية. وقد رأى رئيس الجمهورية الجديد ـ بالاتفاق مع السلطات الفرنسية ـ ضرورة اشراك المسلمين في السلطة، فعين عبد الله بيهم (وهو مسلم سني من بيروت) في منصب امين سر الدولة. وكانت هذه المشاركة المارونية ـ السنية في الحكم وبرعاية فرنسية، هي إحدى البدايات الحقيقية المعاصرة للميثاق الوطني الذي اتفق عليه عام ١٩٤٣، وقد برزت هذه المشاركة بصورة أوضح في عهد الرئيس الماروني اميل اده ومن خلفه.

والواقع فان محاولات التفاهم الاسلامي ـ المسيحي بدأت تظهر في هذه الفترة، ولكنها لم تكن على اساس قومي، وإنما على أسس طائفية، فالكتلة الدستورية مثلاً التي كان يرأسها الشيخ بشارة الخوري (وهو ماروني) ضمت بين اعضائها بعض

المسلمين. وفي ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥ فاز مرشحها السني الأمير خالد شهاب برئاسة المجلس النيابي، ضد مرشح اميل اده المسلم السني الآخر خير الدين الأحدب، بالاضافة إلى ان الصراع الماروني ـ الماروني بدا واضحاً وعنيفاً في هذه الفترة لاسيما بين بشارة الخوري واميل اده.

وبالرغم من تقارب القيادات الاسلامية ـ المسيحية في بعض جوانب الحياة السياسية في لبنان، غير ان القوى الوحدوية استمرت في مطالبتها بتحقيق الوحدة السورية، وقد تجلى ذلك واضحاً في بيان «مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة» الذي عقد في ١٠ آذار (مارس) ١٩٣٦ في منزل سليم علي سلام في بيروت في منطقة المصيطبة. والأمر الملاحظ ان قوى مارونية ومسيحية واسلامية شاركت في هذا المؤتمر وأيدت قراراته، في حين ان بعض رجالات المسلمين امثال كاظم الصلح رفض مبدأ تحقيق الوحدة القائمة على أساس طائفي أو ديني، وايد الوحدة القائمة على أساس قومي. ورأى ان الوحدة يجب ان لا تتم بقرار من المفوض الفرنسي ولا بالتظاهرات ولا بارغام المسيحيين وقال: «نحن لا نريد ان نبني وطناً نصف سكانه اعداء له، وبكلمة اخرى نحن لا نريد ان يرغم إرغاما فريق كبير من سكان الجبل على الانضمام إلى سوريا وطن الوحدة، فمن الخرق ان تجدد التجربة التي حصلت في لبنان الكبير فجعلت نصف سكانه اعداء له...» [٢٥].

ويذكر بان رياض الصلح اعتمد في عام ١٩٤٣ على

الكثير مما جاء به كاظم الصلح من افكار وآراء سياسية حول مستقبل لبنان السياسي، وكانت تلك الافكار والآراء من ضمن مجموعة ومداميك الميثاق الوطني اللبناني.

وبمرور الوقت بدأت ملامح الميثاق الوطني أو بعض مداميكه تظهر تباعاً. فعندما انتخب اميل اده (ماروني) رئيساً للجمهورية عام ١٩٣٦ اسند منصب رئاسة الوزراء إلى حليفه النائب خير الدين الأحدب (سني من طرابلس). وبدأ الرئيس اميل اده يتقرب من المسلمين في بداية عهده ـ على عادة رؤساء الجمهورية اللبنانية ـ فوعد بتحقيق المساواة ورفع الغبن عنهم، وقد ارسل رسالتين إلى المفوض السامي الفرنسي تضمنتا المبادىء والوعود لتطبيق المساواة بين جميع اللبنانيين وتوزيع المناصب في الدولة مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، وعرفت الرسالتان باسم (٦) و (٦) مكرر [٢٦].

والحقيقة فقد اعتقد اميل اده ان إنصاف المسلمين واعطاءهم بعض المناصب ربما يؤدي تدريجياً إلى قبولهم الاقتراح بالكيان اللبناني وتخفيف معارضتهم للحكم وتخفيف مطالبتهم بالوحدة السورية. والأمر الملاحظ في هذه الفترة ان المسلمين بدأوا يطالبون أكثر بحقوقهم الداخلية، وبدأوا تدريجياً يعلقون مطالبتهم بالوحدة السورية، وبادروا إلى معالجة القضايا المطروحة التي تؤثر على وجودهم ومستقبلهم في إطار الجمهورية اللبنانية، بعد ان ارتضى اخوانهم في سوريا بالمعاهدة السورية ـ الفرنسية وبكيان الجمهورية

السورية وذلك منذ عام ١٩٣٦. ففي ٨ شباط (فبراير) ١٩٣٧ قدم سليم علي سلام رئيس «المجلس القومي الاسلامي» مذكرة إلى المفوض السامي الكونت دى مارتل رفض فيها مبدأ تجنيس المغتربين لأن وراء ذلك خطة طائفية قديمة لتغليب طائفة على طائفة. وعن الوحدة تضمنت المذكرة ما يشير إلى تريث المسلمين في تحقيقها في هذه الفترة بالقول: «... ان المسلمين رغم تعلقهم بمبدأ الوحدة قد قنعوا بالتريث في تحقيقها ريثما تتهيأ اسبابها وظروفها باعتبار ان قضية الوحدة قضية زمن فحسب...».

هذا وقد استمر رئيس الجمهورية بالاتفاق مع المفوض السامي على اسناد رئاسة الوزراء إلى شخصيات اسلامية فاسندت بعد خير الدين الأحدب إلى الامير خالد شهاب (سني من امراء حاصبيا) في ٢١ آذار (مارس) ١٩٣٨، ثم بعد عدة شهور اسندت رئاسة الوزراء في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٨ إلى عبد الله اليافي (سني من بيروت). وفي فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥، عين عبد الله بيهم مجدداً امين سر للدولة، ثم عين ألفرد نقاش (ماروني) رئيساً للجمهورية، وتم تعيين أحمد الداعوق (سني من بيروت) رئيساً للوزراء، ثم عين سامي الصلح (سني من بيروت ـ اصله من صيدا) ـ رئيساً للوزراء.

وفي عام ١٩٤٣ وبمناسبة اقتراب موعد الانتخابات النيابية توترت الاوضاع السياسية بسبب القرارات الطائفية التي

اصدرتها الدولة لاسيما المرسوم (٤٩) و(٥٠) وهدفها صبغ لبنان بصبغة مسيحية مذهبية بزيادة عدد النواب المسيحيين عن عدد النواب المسلمين بنسبة (٣٢) مقعداً للمسيحيين و (٢٢) مقعداً للمسلمين. وقد علق رئيس «الكتلة الاسلامية» محمد جميل بيهم على هذين المرسومين بقوله: «كان لهذين المرسومين اثر شديد الخطورة في نفوس الطوائف المحمدية، وهذا الأثر لم ينتج عن زيادة صحيحة أو غير صحيحة في عدد النواب، تكون في جانب طائفة دون أخرى، وانما كان لما أحس المسلمون من محاولة بعضهم التوسل بهذه الطريقة لضمان الكثرة المطلقة في المجلس النيابي المقبل لحماة فكرة عزلة لبنان عن كل ما يحمل اسماً عربياً» واضاف بيهم بان المرسوم (٤٩) والمرسوم (٥٠) «كأنهما مجموعة من التدابير التي اتخذت لمجابهة خطر الاتحاد العربي الذي اصبح تحت الدرس والتحقيق» (٢٧).

ونظراً لخطورة الموقف الداخلي نشطت القيادات الاسلامية داخلياً وعربياً وارسلت عدة مذكرات إلى المسؤولين في الدول العربية، بينها مذكرة إلى رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا، كما تباحث زعماء المسلمين مع المفوض السامي «جان هللو» واوضح سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد رفضه للمرسومين لأن تنفيذهما يهدد مصير الوطن ويقسم البلاد.

ومن الأهمية بمكان القول بان الارهاصات السياسية

والطائفية التي جرت في هذه الفترة وفي فترات سابقة، كانت كلها مقدمة عملية لتحقيق فكرة التوازن والتعايش بين مختلف الطوائف اللبنانية والتي تجسدت بفكرة الميثاق الوطني.

الجوانب المحلية والعربية والدولية للميثاق الوطني ١٩٤٣

حاول المسلمون قبيل الحرب العالمية الثانية الاعتراف بالكيان اللبناني، على أمل تحقيق المساواة والعدل بين مختلف الطوائف، غير ان المرسوم (٤٩) والمرسوم (٥٠) اثارا تحفظات وشكوك المسلمين، مما دعا مفتي الجمهورية للقول في «مؤتمر الطوائف الاسلامية» في ٢١ حزيران (يونيه) ١٩٤٣ «ان اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان... فاذا نحن طالبنا اليوم بشدة، كما كنا نطالب في الماضي بالعدل والمساواة فلمصلحة الجميع...». أما الشيخ عبد الحميد كرامي فقد هدد مجدداً بالانفصال عن لبنان بقوله: «ما من قوة تحت السماء تستطيع ان تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني الا اذا كان عربياً ومن صميم بلاد العرب». ثم تحدث بهيج تقي الدين بالنيابة عن الأمير مجيد ارسلان، ورياض الصلح ومحمد جميل بيهم والشيخ سليمان الضاهر وعبد الله اليافي، وقد أكدوا كلهم على وحدة الموقف الاسلامي من المرسومين.

والواقع فان هذه المشكلة انتهت إلى تسوية داخلية بواسطة القوى البريطانية والفرنسية والعربية. واتفق بين مختلف

الأطراف على ايجاد تسوية تضمن التوازن الداخلي، وذلك بتحديد عدد النواب المسيحيين بـ ٣٠ نائباً وعدد النواب المسلمين بـ ٢٥ نائباً. وقد قبل المسلمون بهذه التضحية حرصاً على صيغة التعايش أو العيش المشترك التي عملوا ما بوسعهم لتكريسها وبمختلف السبل.

ومن الأهمية بمكان القول بان الميثاق الوطني الذي برز للوجود في عام ١٩٤٣ بواسطة بشارة الخوري ورياض الصلح وبعض القيادات الاسلامية والمسيحية، لم يكن قط مجرد تسوية لبنانية محلية، ولكن كان للعوامل العربية والدولية الأثر البارز في التوصل إليه. فقد كانت قضية الوحدة العربية لا تزال الشغل الشاغل للدول العربية، ونتيجة للتركيبة اللبنانية فان لبنان يتأثر مباشرة بما يدور في العالم العربي من قضايا. ففي ايار (مايو) ١٩٤٢ وجه احمد رمزي ـ قنصل مصر العام في لبنان ـ دعوة للشيخ بشارة الخوري لزيارة مصر للتباحث في التعاون العربي وموقف لبنان من هذا التعاون في حال انتخب بشارة الخوري عام ١٩٤٣ رئيساً للجمهورية اللبنانية. وبالفعل ففي حزيران (يونيه) ١٩٤٢ عقد اجتماع في القاهرة ضم: النحاس باشا، بشارة الخوري، جميل مردم بك، محمد شرارة باشا، ومحمد صلاح الدين الأمين العام للخارجية المصرية. وتبين من خلال المناقشات ان بشارة الخوري ابدى استعداده للتعاون مع العرب في حال انتخابه رئيساً للجمهورية شرط استقلال لبنان ضمن حدوده المعترف بها، ورأى ان ذلك قد

يكون عقبة في سبيل انشاء جامعة للدول العربية، ومما قاله بشارة الخوري للحضور: «اننا نريد التعاون مع الدول العربية إلى أقصى حد على هذا الاساس. ثم استدركت ان عدداً من المسيحيين لا يعتنق هذا المذهب، وقد يعاكسه لاعتقاده بضرورة حماية اجنبية لبلاده» (٢٨).

وكان يهم النحاس باشا رئيس وزراء مصر سماع رأي سوريا بالسياسة اللبنانية المستقبلية لأن سوريا هي الشقيق القريب من لبنان، ولأن لبنان كان على مر العصور جزءاً من سوريا الكبرى وجزءاً من بلاد الشام، فقال جميل مردم بك وزير الخارجية السورية: «نحن نثق بكلام الشيخ بشارة، وعندما تطمئن سوريا لهذا الاتجاه في السياسة اللبنانية، فنحن مستعدون لأن نتنازل عن كل مطلب لنا في لبنان، بل ان نوسع أراضي لبنان اذا لزم» (٢٩).

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية تسعى لانشاء جامعة لها وفي الوقت الذي كانت تبحث فيه عن سبل للوحدة، قدم نوري السعيد عام ١٩٤٣ مشروعاً وحدوياً له مميزات خاصة، فاقترح قيام وحدة بين سوريا ولبنان وشرقي الأردن وفلسطين، على ان يمنح اليهود في فلسطين شبه حكم ذاتي، وان يمنح الموارنة في لبنان ـ اذا طالبوا بذلك ـ نظاماً خاصاً مثل الذي كان لهم خلال العهد العثماني، على ان يرتكز الحكم الذاتي للموارنة ولليهود إلى ضمان دولي (٣٠).

والحقيقة فان بريطانيا كانت وراء هذه الدعوة، كما كانت

راء اجتماعات بشارة الخوري ببعض الزعامات العربية الموالية للسياسة البريطانية في المنطقة.

والواقع فقد كان للمملكة العربية السعودية دور بارز في صيغة الميثاق الوطني والتسوية اللبنانية عام ١٩٤٣، فقد كانت السعودية في البدء تريد إدخال لبنان في مشروع الوحدة العربية، ولكن بعد درس لاوضاع لبنان وظروفه الداخلية الصعبة استطاعت إقناع المسلمين بالتكيف مع الاوضاع اللبنانية، ففي منتصف ايار (مايو) ١٩٤٣ ارسل الملك عبد العزيز آل سعود رسالة جوابية إلى الكتلة الاسلامية في بيروت التي سبق لها ان طالبته بالعمل لادخال لبنان في اطار وحدة عربية، غير ان الرد السعودي كان معتدلاً ومما جاء في الرد «... فالوحدة المذكورة هي قائمة ومكونة لله الحمد... ولكن هنا مسألة هي التي يجب ان تتضافر الجهود بشأنها وهي اتفاق العرب على مصالحهم الخاصة، وان يجتهدوا ليتمتع كل قطر من الاقطار العربية باستقلاله وحريته... فتكون سوريا مثلاً للسوريين وفلسطين للفلسطينيين يتمتع كل منها باستقلاله وحريته كما تتمتع البلاد الأخرى...».

وهكذا يلاحظ بان الموقف السعودي في هذه الفترة كان من المواقف المساعدة على إيجاد الميثاق الوطني الذي قام اساساً على قاعدتين اساسيتين:

أ الأولى: لا وحدة ولا اتحاد بين لبنان والدول العربية.

الثانية: لا حماية اجنبية في لبنان ولا طلب للاستعمار.

كما يلاحظ بان السعودية استطاعت ان تخفف من التيارات السياسية التي لا تسمح الظروف الطائفية واللبنانية والعربية باندفاعها. بل طالبت بالعمل من اجل استقلال لبنان وحريته وان يسعى الجميع للوصول إلى هذه الغاية.

وعندما احتدم الصراع الطائفي في حزيران (يونيه) ١٩٤٣ بسبب المرسومين (٤٩) و(٥٠) اتصلت «الكتلة الاسلامية» بالنحاس باشا شاكية أمر المسلمين مع السلطة اللبنانية، فما كان من النحاس باشا إلا ان ارسل رسالة سرية إلى الجنرال كاترو في ٤ تموز (يوليه) ١٩٤٣ اوضح فيها موقف مصر من الأزمة الراهنة ومن مسلمي لبنان، ومما قاله النحاس باشا في رسالته: «... ان القرار الذي اتخذ اثناء غيابكم قد أثار كثيراً من الشكوك... في اعتقادي ان القضية اللبنانية يجب ان لا تؤخذ بحد ذاتها فحسب، بل يجب ان تعتبر بالنسبة إلى القضية الشرقية بمجموعها، ولكنت أود وتودون كذلك ان يتحقق الاتفاق التام بين العنصرين المسيحي والمسلم في لبنان، اتفاقاً يكون من شأنه ان يقوم فيما وراء حدود هذه الدولة الصغيرة اتفاق عام ونزيه بين جميع المسلمين وجميع المسيحيين في الشرق ويقيني انكم تفهمون انني لا استطيع الوقوف مكتوف اليدين إزاء نداء الزعماء المسلمين في لبنان، كما انكم تقدرون ما تركه ذلك النداء من تأثير في مصر والبلاد العربية كافة» (٣١).

وهذا الموقف المصري يؤكد من جديد مدى أهمية

الجوانب العربية في الميثاق الوطني الذي تعرض لعدة مؤثرات اقليمية ودولية. ومهما يكن من أمر، ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٤٣ جرت الانتخابات النيابية، ثم تلتها انتخابات رئاسة الجمهورية، ففاز الشيخ بشارة الخوري ضد منافسه اميل اده المدعوم من فرنسا، واعتبر ذلك انتصار بريطاني على السياسة الفرنسية في البلاد السورية.

وبعد ان تولى الرئيس بشارة الخوري الرئاسة الأولى، اختار الزعيم رياض الصلح لتأليف الوزارة الأولى، وقد عقدت جلسة هامة بين الرجلين تم فيها الاتفاق على ما عرف باسم «الميثاق الوطني» الذي اعتبره المسلمون بمثابة استقلال عن فرنسا، بينما اعتبره المسيحيون انفصال عن سوريا والعرب واعتراف من المسلمين بالكيان اللبناني المستقل. ورأى البعض بان الميثاق الوطني انبثق على يد سياسيين تقليديين من المسيحيين والمسلمين وفي مقدمتهم بشارة الخوري الماروني ورياض الصلح السني، وكان الهدف منه عدم وقوع لبنان تحت التبعية الاجنبية ولا الوقوع في احضان الوحدة العربية [٣٢].

وأشار المؤرخ يوسف ابراهيم يزبك (١٩٠١ - ١٩٨٢) الذي كان مقرباً من الشيخ بشاره الخوري، نقاطاً هامة حول الميثاق الوطني، وقال بأن حواراً تم بين بشارة الخوري ورياض الصلح في مصيف عاليه في صيف ١٩٤٣ طلب الخوري خلاله من الصلح التخلي عن فكرة إقامة دولة عربية كبرى موحدة يكون لبنان من ضمنها، على ان يقبل المسلمون ايضاً

واقع لبنان الجديد. فأوضح الصلح انه بالرغم من نضاله الطويل من اجل الوحدة العربية، غير انه يفضل ان يعيش مستقلاً في قرية لبنانية من ان يعيش في دولة عربية واسعة مرتبطة بالأجنبي. ثم وعد الصلح بشارة الخوري بالحصول على موافقة المسلمين بلبنان مستقل، واقناع الزعماء السوريين والعرب بالاعتراف باستقلال لبنان وبحدوده الحالية.

هذا، وقد طرح الشيخ بشاره الخوري السؤال التالي على الزعيم رياض الصلح: «هل تعتقد يا رياض ان اتفاقنا يمكن ان يحظى بتأييد اخواننا المسلمين، وانهم سيقبلون لبنان كوطن نهائي لهم لا كمرحلة انتقالية أو بعبارة اخرى: انهم لن يتوجهوا بأنظارهم من جديد نحو دمشق كمحط لآمالهم وأحلامهم»؟.

فما كان من رياض الصلح الا ان قاطعه مؤكداً ان المسلمين يقبلون بلبنان وطناً نهائياً شرط رفع الغبن عنهم وإقامة العدالة مع سواهم، ومما قاله: «اذا كان اتفاقنا صريحاً وشريفاً بدون غبن لأحد وحافظاً لكرامة المسلمين والمسيحيين معاً، مراعياً شعور الفريقين، متضمناً توزيع الحقوق لمصلحة الجميع على قدم المساواة، أي اذا كان النظام المفروض بنا ان نقيمه، هو نظام عادل ومرن بالنسبة للمسلمين، فأنا لا اكتفي فيما يتعلق بي، بأن اضمن موافقة اخواني مسلمي لبنان فحسب، بل اتعهد باقناع الحكام العرب وخصوصاً السوريين، بأن من واجبهم الاعتراف باستقلال لبنان...» [٣٣].

ويلاحظ من خلال اجابة رياض الصلح بأن شرط

المسلمين منذ البداية في استمرار التزامهم بالميثاق الوطني، انما يكمن في رفع الغبن وإقامة العدالة والمساواة بين مختلف اللبنانيين وحفظ كرامة الجميع. وهذا الشرط متوافق مع الالتزام، وان لا التزام بانتفاء تحقيق الشرط.

الميثاق الوطني عام ١٩٤٣ لا يعني تكريس طائفية الرئاسات الثلاث

ان موضوع طائفية الرئاسات الثلاث يعتبر من الموضوعات الهامة التي اثير حولها الكثير من الجدل لاسيما بعد اغتيال الزعيم رياض الصلح. والسؤال المطروح هو: هل تم فعلاً الاتفاق بين بشارة الخوري ورياض الصلح والزعامات السياسية اللبنانية على توزيع وتكريس الرئاسات الثلاث: رئاسة الجمهورية للموارنة ورئاسة الوزراء للسنة، ورئاسة المجلس النيابي للشيعة؟.

يجيب الرئيس صائب سلام بالقول: ان الميثاق الوطني يتضمن نقطتين فقط، الأولى: وهي ان يتخلى المسيحيون عن حماية فرنسا وجيشها المحتل، والثانية: ان يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية، «هذا هو الميثاق دون زيادة أو نقصان» فهو ميثاق غير مكتوب، ولم يتضمن اية اشارة إلى صيغ طائفية دستورية أو غيرها، ولم يبت في طائفية الرئاسات الثلاث ولا في تكريسها [٣٤].

من جهة فانه لا يوجد دليل يؤكد الاتفاق بين الزعماء اللبنانيين والقوى الاقليمية والدولية على توزيع الرئاسات

الثلاث طائفياً بشكل دائم، فبشارة الخوري نفسه أكد مضمون الميثاق الوطني بقوله: «وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التام الناجز بدون الالتجاء إلى حماية الغرب ولا إلى وحدة او اتحاد مع الشرق» [٣٥].

وهذا تأكيد من رئيس الجمهورية وأحد ركني الميثاق الوطني، بأن هدف الميثاق لم يكن توزيع الرئاسات الثلاث طائفياً. ويلاحظ أيضاً من خلال جميع خطب بشارة الخوري عدم اشارته مطلقاً إلى التوزيع الطائفي للرئاسات الثلاث. علماً ان الدستور اللبناني لم يكرس هذا التوزيع ولم يشر إليه، ولهذا فان الشيخ محمد الجسر لم ير مانعاً دستورياً عام ١٩٣٢ من الترشيح لرئاسة الجمهورية، كما ان سامي الصلح اعلن عام ١٩٤٣ ترشيحه للرئاسة، كما ان رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٢٦ تولاها زعماء من غير الطائفة السنية، كما ان حبيب أبو شهلا النائب الارثوذكسي تولى رئاسة المجلس النيابي عام ١٩٤٦ وانتزعها من الرئيس صبري حمادة (الشيعي). كما ان النائب السنّي عدنان الحكيم (رئيس حزب النجادة) رشح نفسه لرئاسة الجمهورية عام ١٩٧٠.

ومن الأهمية بمكان القول، انه لو كان هناك اتفاق نهائي حول تكريس طائفية الرئاسات الثلاث ما تردد الرئيس بشارة الخوري لحظة واحدة في ذكر ذلك سواء في مذكراته أو في مجموعة خطبه واحاديثه. فقد حكم تسعة اعوام (١٩٤٣ -

١٩٥٢) ونشرت مجموعة خطبه بين (١٩٤٣-١٩٥١) في عام ١٩٥١، ثم نشر مذكراته «حقائق لبنانية» ثلاثة اجزاء عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١، يوم كان رياض الصلح غائباً عن المسرح السياسي اثر اغتياله عام ١٩٥١، ومع ذلك فان بشارة الخوري لم يشر مطلقاً في أية خطبة ولا في مذكراته إلى انه تم الاتفاق على توزيع طائفية الرئاسات الثلاث طائفياً.

ويذكر باسم الجسر ومنح الصلح وانطوان مسرة وسواهم [٣٦] بان الميثاق الوطني لم يكن سوى للتوفيق بين الاتجاهات الاسلامية الوحدوية وبين الاتجاهات المسيحية الانفصالية، وان اغتيال رياض الصلح هو الذي أضفى ضبابية على جوهر الميثاق.

وقد أشار العلامة محمد جميل بيهم (١٨٨٧ - ١٩٧٨) رئيس الكتلة الاسلامية، انه بعد ان تولى رياض الصلح رئاسة الوزراء دعي لحضور اجتماع للكتلة الاسلامية في منزل رئيسها، وناقشه المجتمعون فيما تم الاتفاق عليه بينه وبين رئيس الجمهورية فأوضح رياض الصلح بأنه تم الاتفاق على الغاء الطائفية بعد ان تسمح الظروف السياسية، وان موضوع توزيع الرئاسات الثلاث ليس امراً نهائياً، بل ستكون الرئاسة الأولى مداورة بين المسيحيين والمسلمين، ومعنى ذلك ان أي لبناني ممكن ان يتولى رئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو رئاسة المجلس النيابي. واضاف رياض الصلح بأنه قبل التعاون مع بشارة الخوري على اساس مارونية رئاسة

الجمهورية، لأنه يريد اعطاء الاطمئنان للمسيحيين على ان تكون الرئاسة الأولى لهم لفترة ست سنوات وقد تمتد لـ (١٢) سنة أي لعهدين متتاليين، وهي حقبة كافية لالغاء الطائفية، وللتأكد بان لبنان سيبقى مستقلاً ولن يلتحق بأي اتحاد عربي [٣٧].

والحقيقة التي تجاهلها ويتجاهلها أكثر اللبنانيين وأكثر المؤرخين والمفكرين هي مسألة الوحدة العربية، فهذه المسألة بحد ذاتها أهم بكثير من المناصب والرئاسات فان اخطر ما في الميثاق الوطني هو تخلي أو محاولة تخلي زعماء المسلمين عن الوحدة العربية. وبالرغم من ذلك فان المسلمين لم يخسروا تطلعاتهم الوحدوية فحسب، وانما خسروا معها القيادة السياسية الفعلية في البلاد والقيادات الهامة في ادارة الدولة والجيش والأمن العام والدرك والمواقع الاقتصادية والمالية. وبذلك حصل الموارنة على اهم التنازلات الاسلامية التي شهدها لبنان الكبير منذ ولادته. كما لا بد من الاشارة بان الميثاق الوطني لم يخضع لارادة شعبية ولم يتمثل فيه الاستفتاء أو الاقتراع الشعبي، انما كان اتفاقاً بين القيادات. وبالرغم من ان المسلمين كظموا شعورهم بالوحدة، ولم يضربوا مرة واحدة بالميثاق الوطني، غير ان الوحدة العربية ظلت مطلباً شعبياً اسلامياً ووطنياً، وهذا ما ظهر واضحاً في فترة اعلان الجمهورية العربية المتحدة (الوحدة بين مصر وسوريا) عام ١٩٥٨. وكان هذا الشعور الوحدوي يتنامى كلما شعر

المسلمون بالظلم الداخلي وبالغبن، وبانهم مواطنون من الدرجة الثانية.

والواقع فان الدارس للواقع السياسي في لبنان في الفترة الاستقلالية الأولى، يتبين له بان الميثاق الوطني لم ينفذ ولم يعمل به على كافة الأصعدة. فالرئيس بشارة الخوري لم يتقيد بوعوده لرياض الصلح وللزعامات الاسلامية برفع الغبن عن المسلمين وإقامة العدالة والمساواة بين جميع اللبنانيين. كما ان الرئيس بشارة الخوري لم يستطع لا هو ولا من جاء بعده بعدم جعل لبنان للأستعمار مقراً أو ممراً خطراً على سوريا والاشقاء العرب. ولهذا فان كل فعل كان يقابله رد فعل. وهكذا فقد ولد الميثاق ميتاً سيما وان القيادات السياسية لم تحسن توظيف التوازن الداخلي والعربي والدولي الذي حاول الميثاق تكريسه.

مصادر البحث

١ ـ حسان حلاق: مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص ١١ ـ ١٢ الدار الجامعية ـ بيروت ١٩٨٢.

٢ ـ انظر: جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص ٥٥٠ ـ ٥٦٨، زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ص ٢٨٥ ـ ٢٩٤.

٣ ـ يقصد بولاية بيروت: ولاية بيروت الجنوبية وتمتد من بيروت إلى نابلس باستثناء المناطق الساحلية التابعة لمتصرفية جبل لبنان (أي من خلدة إلى قبيل صيدا) ويقصد بها أيضاً ولاية بيروت الشمالية وتمتد من بيروت إلى اللاذقية باستثناء المناطق الساحلية التابعة لمتصرفية جبل لبنان (أي من فرن الشباك إلى قبيل طرابلس). كما تتضمن ولاية بيروت الاقضية الاربعة: راشيا، حاصبيا، بعلبك، المعلقة. وكان نائب ولاية بيروت مسؤولاً عن كل ابناء الولاية، وليس فقط عن ابناء بيروت أو صيدا أو صور أو طرابلس وسواها.

٤ ـ E. Rabbath; la Formation Historique du Liban, pp. 268 — 269.

٥ ـ ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

٦ ـ ساطع الحصري، المصدر نفسه، ص ٧٦ ـ ٧٧. انظر كتابنا: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٤٣، ص ٥٤. دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٥.

٧ ـ يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢ ص ٨٧٣ ـ ٨٧٨.

٨ ـ انظر: زين زين: الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان، ص ٣٠٢ ـ ٣٠٦، عبد العزيز نوار: وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ ـ ١٩٢٠، ص ٥٢٢ ـ ٥٢٧، جورج انطونيوس: يقظة العرب، ص ٣٩٧ ـ ٣٩٨.

٩ ـ انظر: تقرير لجنة كنج ـ كراين في: حسن الحكيم: مذكراتي صفحات من تاريخ سورية الحديث ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨، ص ١٧٧ ـ ١٧٨، جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص ٦٠٠ ـ ٦٢١.

انظر أيضاً: E. Rabbath; La Formation Historique pp. 287 — 288.

١٠ ـ انظر كتابنا: مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص ١٠٠، يوسف الحكيم: سورية والعهد الفيصلي، ص ١٠٣، زين زين، المرجع السابق، ص ٣١٨.

١١ ـ يوسف مزهر: المرجع السابق، جـ ٢، ص ٨٨٨.

١٢ ـ صحيفة المقتبس (دمشق) ٦ آب (اغسطس) ١٩١٩

١٣ ـ وجيه كوثراني: بلاد الشام، ص ٣٥٠، ٣٥١.

١٤ ـ ساطع الحصري: يوم ميسلون، ص ٢٦٤، عبد العزيز نوار: وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث، ص ٥٣٨ ـ ٥٤١.

١٥ ـ محمد جميل بيهم: لبنان بين مشرّق ومغرّب، ص ٢٣.

١٦ ـ مذكرة ابناء الساحل إلى المندوب السامي «ويغان» عام ١٩٢٣. من مجموعة محمد جميل بيهم أحد الموقعين على المذكرة. انظر نص المذكرة كاملة في كتابنا: مؤتمر الساحل والاقضية الأربعة، ص ١٢٦ ـ ١٣١.

١٧ ـ محمد جميل بيهم: قوافل العروبة و مواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٠٠.

١٨ ـ حضر هذا الاجتماع حشد كبير من الشخصيات الاسلامية ومنهم على سبيل المثال: الشيخ احمد عباس الازهري، بدر دمشقية، د. حسن الأسير، د. حليم قدورة، حسن القاضي، سليم الطيارة، عمر الداعوق، الشيخ عبد القادر قباني، الشيخ عبد الباسط الانسي، الشيخ عبد الكريم أبو النصر، محمد الفاخوري، خير الدين الأحدب...

١٩ ـ أمين سعيد: الثورة العربية الكبرى، م ٣، ص ٤١١.

٢٠ ـ امين سعيد، المصدر نفسه، م ٣، ص ٥٤٥ ـ ٥٤٦. انظر أيضاً: محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٠١.

٢١ ـ انظر كتابنا: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ ـ ١٩٤٣، ص ١٢٩.

٢٢ ـ للمزيد من التفصيلات انظر: بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ١٧٥ ـ ١٧٨، وليد عوض: اصحاب الفخامة رؤساء لبنان، ص ٥٠، باسم الجسر: الميثاق الوطني، لماذا كان؟ وهل سقط ؟ ص ٥٨ ـ ٥٩، يوسف مزهر: تاريخ لبنان العام، جـ ٢، ص ٩٧٧، عادل الصلح: حزب الاستقلال الجمهوري، ص ٤٥ ـ ٤٦، محمد جميل بيهم: قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور، جـ ٢، ص ١٠١ ـ ١٠٣.

انظر أيضاً حول هذا الموضوع:

— P. Rondot; The political institutions of Lebanon Democracy (Politics in Lebanon) p. 137.

— E. Rabbath; La Formation Historique du Liban politique et constitionnel p. 393.

٢٣ ـ عبد الرحمن الكيالي: المراحل في الانتداب وفي نضالنا الوطني ١٩٢٦ ـ ١٩٣٩، جـ ١، ص ١٤٥ ـ ١٤٨. انظر أيضاً كتابنا: مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص ١٦٩ ـ ١٧٢.

٢٤ ـ من بيان المؤتمر التأسيسي لعصبة العمل القومي، ٢٤ آب (اغسطس) ١٩٣٣، ص ١٢ ـ ١٣ (كراس خاص صدر بمناسبة انعقاد المؤتمر وهو مؤلف من ٢٧ صفحة).

٢٥ ـ انظر كتابنا: مؤتمر الساحل والاقضية الاربعة ١٩٣٦، ص ١٦٤ .

٢٦ ـ انظر: سامي الصلح: احتكم إلى التاريخ، ص ٤٧ . انظر أيضاً:
— E. Rabbath; op. cit; pp. 415 — 416.

٢٧ ـ محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان ١٩١٨ ـ ١٩٤٥، ص ٢١، ٥٥ أنظر أيضاً كتابنا: دراسات في تاريخ لبنان المعاصر، ص ٢٠٠ ـ ٢٠١ .

٢٨ ـ بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ١، ص ٢٤٥ .

٢٩ ـ بشارة الخوري، المصدر نفسه، جـ ١، ص ٢٤٥ .

٣٠ ـ كراس «الكتاب الأزرق» استقلال العرب ووحدتهم، مؤلف من (١٦) صفحة، مطبعة الحكومة ـ بغداد ١٩٤٣، وقد وضعت عليه الملاحظة التالية: سري ليس للنشر.

٣١ ـ محمد جميل بيهم: النزعات السياسية بلبنان، ص ٧٠ ـ ٧٣ .

٣٢ ـ انظر: M.E.J. Middel East Journal Vol. 12 No. 2 spring 1958 p. 168 Vol. 21 No. 4 Aut. 1967 p. 490.

٣٣ ـ انظر: الأسبوع العربي، ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٠، العدد ٦٦، جوزف مغيزل: لبنان والقضية العربية، ص ٨٤ ـ ٨٥، كمال الحاج: الطائفية البناءة، ص ١٤٣، باسم الجسر: الميثاق الوطني، ص ٤٧٩ـ٤٨٢ .

— Magazine 14 Aout 1958 E. Rabbath; op. cit; pp 518 — 524.

٣٤ ـ الرئيس صائب سلام: وهل فشل الاستقلال؟ مجلة المقاصد، العدد الأول، كانون الثاني (يناير) ١٩٨١، ص ١٦٥ .

٣٥ ـ بشارة الخوري: حقائق لبنانية، جـ ٢، ص ٢١ .

٣٦ ـ انظر: باسم الجسر، المرجع السابق، ص ١٥٤ ـ ١٥٥ .

٣٧ ـ مقابلة شخصية مع العلامة محمد جميل بيهم في ٢٨ تموز (يوليه) ١٩٧٧ .